الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique .

جامعة محمد بوضياف – المسيلة
كلية:العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم :علوم المالية والمحاسبة

Université mohamed boudiaf A M'sila
économiques Faculté de sciences
Commerciales et des sciences de gestion
Département : sciences financières et comptab

تقرير تربص مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص :محاسبة ومالية

موضوع التقرير:

أهمية التحليل المالي في تحديد القدرات التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة في مؤسسة onab ومؤسسة الأشغال العمومية والبناء "محمدي مصطفى"

إعداد الطالبتين:
-خديجة نايت محمد
- نور الهدى شاكر

إشراف الأستاذ :
هبال عبد المالك

السنة الجامعية: 2015م–2016م

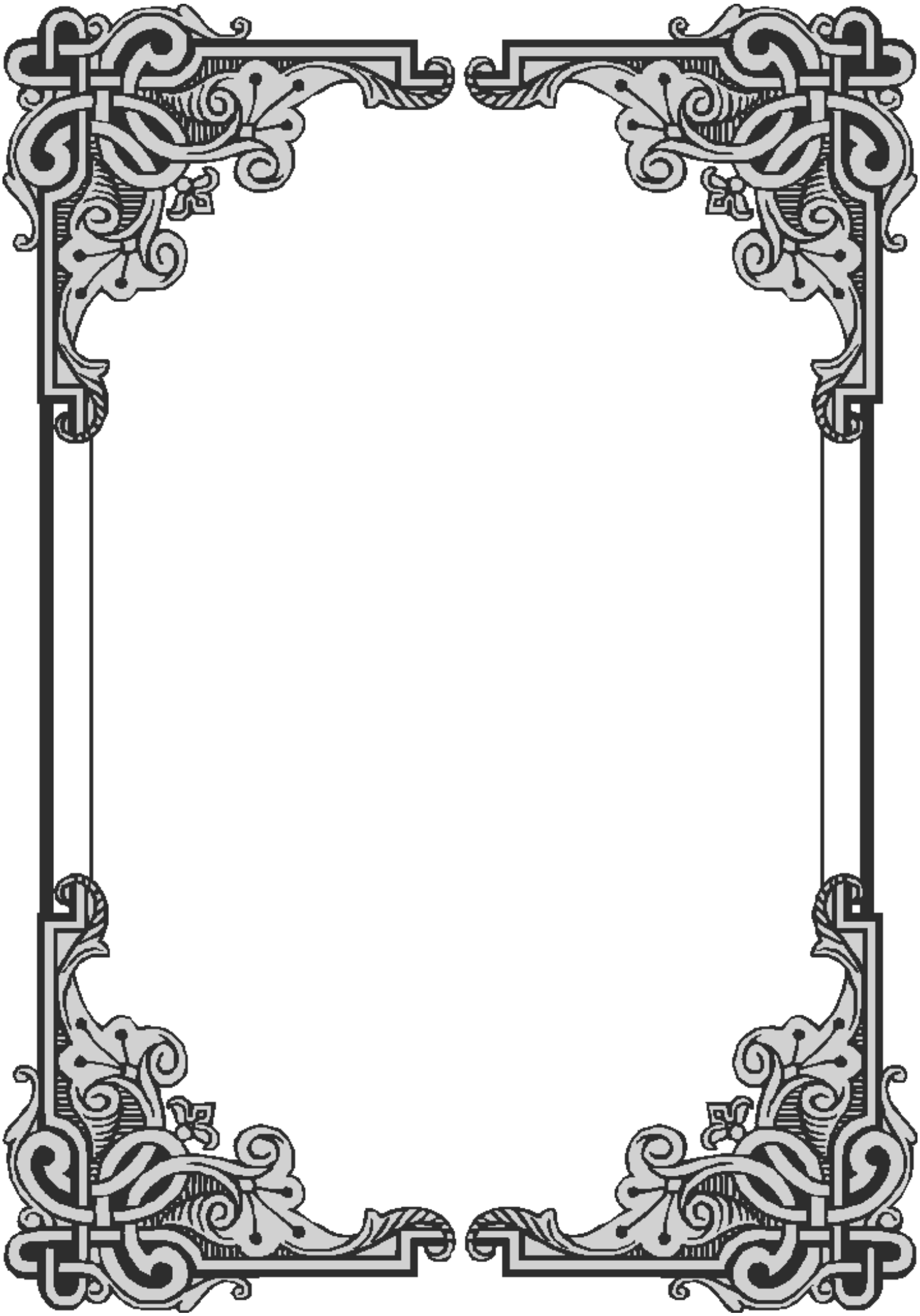

شكر وعرفان

الحمد لله في كتابه الكريم "لئن شكرتم لأزيدنكم" فنحمد المولى عز وجل الذي أعاننا، ومنحنا القوة والصبر لإنجاز هذا العمل المتواضع.

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف عبال عبد المالك الذي مد لنا يد العون، ولم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته وإرشاداته طيلة البحث.

كما نتقدم بالشكر إلى السيد مدير وحدة المسيلة للأغذية الأنعام السيد "حداد بوعلام" وكل عمال الوحدة على استقبالهم لنا وعلى تزويدهم بالمعلومات، والسيد "محمدي مصطفى" صاحب مؤسسة الأشغال العمومية والبناء وكل من ساهم في انجاح هذا العمل وإلى كل الأساتذة الذين كانوا قدوة لنا طيلة المشوار الدراسي.

إهداء

إلى منبع الرحمة وفيض الحنان ،إلى التي حملتني وهنا على وهن ،إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها ..أمي الغالية ..

إلى الذي ربائي على مكارم الأخلاق ،وزرع في نفسي حب العمل والاجتهاد ،إلى مثلي الأعلى في الحياة ،إلى أخوتي ،إلى كل الأهل والأقارب إلى من تحملت معي جهد هذا التعب خديجة.

إلى صديقاتي خاصة ابتسام ،إلى كل طلبة المالية والمحاسبة ،إلى كل أساتذتي من مرحلة الابتدائي إلى مرحلة الجامعة.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي هذا وعملي المتواضع.

نورالهدى

إهداء

إلى نبع الحنان...إلى من أنار دربي...و ستبقى سند حياتي تلك التي لو وافيتها نور وكنوز الدهر فإني لن أوفي لها بشيء

...أمي...

إلى القلب العطوف...إلى من أنار لي درب الحياة

إلى من أتمنى أن يحصد ثمرة جهدي

أبي العزيزة

إلى جميع إخوتي وأخواتي وكل الأهل والأقارب

إلى من قاسماني هذا الجهد

أساتذة قسم المحاسبة والمالية خاصة إلى جميع الأصدقاء وإلى دفعة 2016

و إلى كل عزيز على القلب ولم يذكره اللسان.

خديجة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
الشكر والعرفان	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
مقدمة	أ
المبحث الأول :ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	
المطلب الأول :تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	5
المطلب الثاني :تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	11
المطلب الثالث :خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	17
المبحث الثاني :ماهية التحليل المالي.	
المطلب الأول :تعريف التحليل المالي.	20
المطلب الثاني :أدوات التحليل المالي.	20
المطلب الثالث :وظائف وأهداف التحليل المالي.	28
المبحث الثالث :الجانب التطبيقي.	
المطلب الأول: استعمال نسب التحليل المالي لتحديد القدرات التنافسية لدى.	31
المطلب الثاني: استعمال نسب التحليل المالي لتحديد القدرات التنافسية لدى المؤسستين "مؤسسة تغذية الأنعام بالمسيلة" ومؤسسة"الأشغال العمومية والبناء".	33
خاتمة	47
قائمة المراجع	
الملاحق	

قائمة الجداول والأشكال

1- قائمة الأشكال:

الرقم	الشكل	الصفحة
01	مشكلات تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأسبابها	5
02	الهيكل التنظيمي لوحدة أغذية الأنعام بالمسيلة	32

2- قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	أهم المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	6
02	أهم المواصفات لتحديد نوع المؤسسة.	11
03	مقارنة بين المؤسسات العامة والخاصة والتعاونية	16
04	أنواع التوازنات المالية:	21
05	أنواع النسب المالية.	23
06	جدول قائمة الأصول.	34
07	جدول قائمة الخصوم.	35
08	جدول قائمة الأصول.	40
09	جدول قائمة الخصوم.	41
10	جدول مقارنة النسب	45

مقدمة

مقدمة:

التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإجراءات التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية ودقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما.

فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في المنشأة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل على المؤسسات والعلاقة بين الأموال الملكية والالتزامات طويلة الأجل بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات والمصروفات ثم تفسير النتائج التي تتم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط القوة والضعف في الخطط والسياسات المالية.

بالإضافة إلى التعقيد الذي يصاحب عملية تحديد القدرات التنافسية في عالم تزايدت فيه المنافسة وحالة عدم التأكد ولذلك فإن القرارات الإدارية في مجال التشغيل أو الاستثمار أو التمويل لم تعد عملية سهلة على متخذ القرار القيام بها اعتمادا على الخبرة الذاتية دون دعمها بنتائج التحليل المالي وتوقعاته ،خاصة وأن النجاح والتقدم يجب أن لا يكون وليد الحظ أو الصدفة نتيجة مؤثرات خارجية ليس للمؤسسات عليها أي تأثير ، لذلك لابد لها من تخطيط نشاطها للفترة المقبلة ،والذي يحتاج طبعا إلى رقابة التنفيذ والأداء وتحديد الانحرافات وهذا يعني عدم اتخاذ القرار الإداري إلا بعد إجراء دراسة معمقة وتحليل قيم القوائم المالية الختامية ،حتى يتسنى للمدير اكتشاف نقاط القوة واستغلال أحسن وتحديد مواطن الضعف لاتخاذ إجراءات تصحيحية اللازمة لمعرفة المؤسسة قدرتها لمواجهة كل الصعوبات والتحديات والعوامل الخارجية للقدرة على تحديد قدرتها التنافسية.

- أولا :الإشكالية:

نظرا لأهمية الدور الذي يلعبه التحليل المالي في صناعة القرارات الازمة لتحديد القدرات التنافسية وتقييم وضعية المالية وتحسين الأداء المالي للمؤسسات وبناء على ما سبق ،يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

"ما أهمية التحليل المالي في تحديد القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ؟

و للتعمق أكثر في هذا الموضوع يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على التنافس في بيئة أعمالها؟

2- هل يكفي أن تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البيانات والمؤشرات المالية لتحديد قدراتها التنافسية؟

– ثانيا :الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنافسة والبقاء في بيئة أعمالها.

الفرضيات الفرعية:

1- يلعب التحليل المالي دورا مهما في تحديد القدرات التنافسية للمؤسسات.

2- يمكن للبيانات والمؤشرات المالية أن تكون أدوات مساعدة على تحديد القدرات التنافسية في المؤسسات صغيرة والمتوسطة.

– ثالثا :مبررات اختيار البحث:

يعود السبب اختيار هذا البحث إلى الأهمية التي يكتسبها من معلومات ومعطيات سمحت باختيار هذا الموضوع نوجزها فيما يلي:

-الرغبة الشخصية للتعرف والإحاطة بهذا الموضوع نظرا للأهمية التي يحضا بها.

-الصلة المباشرة بين الموضوع والتخصص العلمي الذي ندرسه.

– رابعا:أهداف البحث:

– محاولة إعطاء مختلف التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقاً لعدة معايير ،ولعدة دول ،مع بيان خصائصها.

– تبيان التقنيات المحاسبية للقيام بعملية التحليل وذلك باعتبارها تقنيات تسجيلية تهدف فقط لحساب الربح لفترة معينة والجرد الدائم للذمة المالية للمؤسسة.

– وأيضا تبيان أن التحليل المالي وسيلة مهمة لتحديد القدرات التنافسية للمؤسسات خاصة منها الصغيرة والمتوسطة.

– خامسا :المنهج المتبع في الدراسة:

لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المزج بين المنهج الوصفي ومنهج دراسة حالة حيث قمنا بعرض وتحليل جميع المعلومات وهذا بإعطاء مختلف مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومفاهيم حول التحليل المالي وكيفية استخدام أدوات التحليل المالي في عملية تحديد القدرات التنافسية ، وكذلك استخلاص النتائج من خلال الجداول المتعلقة بالمؤسسة التي تصف وضعيتها بالأرقام.

- **سادسا :تقسيمات البحث:**

لقد قسمنا هذا البحث إلى ثلاث مباحث حيث كل من المبحثين الأول والثاني يتضمنان الجانب النظري لهذا البحث وأما المبحث الثالث فهو خاص بالجانب التطبيقي.

حيث تطرقنا في المبحث الأول :إلى تعريف كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم أهم التصنيفات المتبعة لتصنيفها وخصائصها،أما المبحث الثاني من هذا البحث تعرضنا فيه إلى ماهية التحليل المالي وما هي أدواته وأهميته في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وأما المبحث الثالث فقد خصصناه للدراسة الميدانية بتطبيق على مؤسستين هما: مؤسسة "*ONAB*"و مؤسسة مقاولة حيث عالجنا في المبحث الأول تقديم عام عن المؤسستين ،و بينما عالجنا في المطلب الثاني تحليل ومعالجة الميزانية بواسطة مؤشرات التوازن والنسب المالية وإعطاء أهم نتائج المقارنة بين هاتين المؤسستين لإبراز القدرات التنافسية لكليهما.

المبحث الأول

ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم الدعامات الأساسية لاقتصاد البلدان المتطورة والنامية على حد سواء ،ولهذا توجه لها اهتمام كبيرا ،وأيضا لما تتميز به هذه المؤسسات من خصائص ومميزات تجعلها تؤدي دورا كبيرا في التنمية.

المطلب الأول :تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن محاولة تحديد مفهوم أو تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل في نظرنا خطوة رئيسية في طريق معالجتنا لهذا الموضوع خاصة إذا علمنا أن موضوع تحديد مفهوم شامل ودقيق للمؤسسات شكل لا يزال يشكل موضوع اختلاف وإشكالية لدى الباحثين الاقتصاديين من دولة لأخرى، ويمكن أن نعزز الاختلاف في التعريف إلى عدة أسباب يمكن إجمالها في الشكل التالي:

شكل رقم(1-1): مشكلات تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأسبابها

مشاكل تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

-1- صعوبة تحديد المؤشر واحد لقياس حجم المؤسسات بحيث هناك عدة مؤشرات لتقدير الحجم، كل يتناول جانبا مختلفا لوضع أية مؤسسة و من ذلك عدد العاملين، حجم المبيعات و مبلغ رأس المال و الأصول ...إلخ، كما أن العلاقة بين هذه المؤشرات معقدة بحيث يصعب الإعتماد أحدهما لمؤشرات الحجم .

-2- إختلاف إهتمام كل من علماء الأدارة و الإقتصاد و الحكومات بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هو الإختلاف ينعكس على تعريفهم لها .

-3- إختلاف الموقع أو الظروف داخل كل دولة و إختلاف مرحلة النتمية التي تمر بها ، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الو.م.أ قد تكون كبيرة في دولة لا تزال في المراحل الأولى للتقدم و النمو .

-4- دائمية هذا القطاع للتغير فما يعد مؤسسة صغيرة في وقت من الأوقات قد لا يعد كذلك في وقت لاحق.

المصدر:- سعاد نائف برنوطي،إدارة الأعمال أبعاد للريادة،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان ط1،2005،ص31.

-فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد،الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،*2005*،ص*41*.

وعند التطرق لتعريف المؤسسات سوف نتطرق إلى مجموعة من المعايير يمكننا أن نوجزها في الشكل التالي:

جدول رقم(1-1):أهم المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
معايير كمية	معايير نوعية
1- معيار رأس المال	1- المعيار القانوني
2- معيار رقم الأعمال	2- معيار الإدارة التنظيم
3- عيار حجم الموجودات	3- معيار الاستقلالية
4- معيار العمالة	4- معيار التكنولوجيا
5- معيار رأس مال العامل	
6- معيار عدد العمال	

المصدر:سعد عبد الرسول مُحَمَّد،الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجمع المحلي،المكتب العلمي للنشر والتوزيع،الإسكندرية،*1998*،ص*14-12*.

-خبابة عبد الله ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:آلية تحقيق التنمية المستدامة،دار الجامعة الجديدة ،المسيلة-الجزائر،*2013* ،ص*14-28*.

- المعايير الكمية:

وتشمل هذه المعايير عدة أنواع منها المعيار الأحادي كمعيار العمالة ، ومعيار رأس المال، ومعيار حجم أو قيمة الإنتاج والمبيعات ، ومعيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة أو المعيار الثنائي كمعيار العمالة ورأس المال معاً وغيرها، وأخيراً المعيار المركب الذي يضم عدة معايير في آن معاً كمعيار عدد العمال وحجم رأس المال إضافة إلى حجم المبيعات وما إلى ذلك.ومن الملاحظ بشكل عام أن المعايير الكمية أكثر استخداما من المعايير الوصفية.

ومنه نقوم بتعريف هذه العناصر والمتمثلة كما يلي:

أ- معيار رأس المال:

يعتبر هذا المعيار من أهم معايير التصنيف لأنه يعكس الطاقة الإنتاجية والاستثمارية ،لا أنه يبقى مختلف من دولة إلى أنه يبقى مختلف من دولة إلى أخرى فمثلا يحدد سقف رأس المال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في الكويت *6000000* دولار أمريكي في حين يتراوح بين *35000-200000* دولار في بعض الدول الأسيوية كالصين ،الهند،الفلبين، وكوريا ويصل إلى حدود *700000* دولار في الدول المتقدمة[1].

ب- معيار رقم الأعمال:

يستعمل لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية ويستعمل خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إلا أن هذا المعيار تشريه بعض النقائض ذلك أن كبر حجم مبيعات المؤسسة أو ارتفاع رقم أعمالها قد يكون مرده إلى ارتفاع الأسعار وليس لعدد الوحدات المباعة .

رقم الأعمال=عدد الوحدات المباعة* سعر[2].

ج- معيار العمالة: من أكثر المعايير استعمالا وذلك:

- بساطة الاستخدام والتطبيق.
- سهولة الحصول على المعلومة.
- الثبات النسبي[3].

د-معيار رأس مال العامل:

هذا الأخير جاء للمزج بين معيار العمل ورأس المال لتفادي النقص الذي يمكن أن يسببه كل من المعياريين لذا فهو يعتبر معيار مزدوج.[4]

[1] سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع،الإسكندرية،1998،ص16.

[2] عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتهما دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 6.

[3] سيد علي بلمحمدي ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة،رسالة ماجستير غير منشورة،قسم علوم التسيير، جامعة البليدة،الجزائر ،2005،ص7.

[4] فتحي السيد عبده أحمد،الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،مصر، مصر،2005،ص45.

هـ–معيار معامل رأس المال:

يعبر عن الحجم من رأس المال كمية الاستثمار اللازمة لتوظف وحدة واحدة من العمل :

م رم= رأس المال الثابت/عدد العمال.[1]

2–المعايير النوعية:

تعتمد هذه المعايير على الخصائص النوعية التي تميز هذه المشاريع عن الكبيرة من حيث:

- تمركز ملكية المشروع بيد عدد محدود من الأفراد.
- أن يكون إنتاجه محلياً، وأن يكون نصيبه من السوق الذي ينافس فيها صغيراً نسبياً.(تغير في حجم الخط).
- احتياجاته من خدمات البنية الأساسية متواضعة،كما يعتمد إلى حد كبير على الموارد المحلية.
- احتياجه لمستويات متواضعة من الإدارة والتنظيم ، فالتخصص الإداري قليل نسبياً.
- مرونة الاتصال المباشر بين الإدارة والعمال.

وهنالك أيضا معايير أخرى نذكر منها:

أ–قيمة المبيعات :

هنالك من يصف هذا المعيار ضمن المعايير النوعية غير لأنه كمي في قياسه ولكن نوعي في مدلوله وذلك إن قيمة المبيعات وحجمها إنما يتحدد حسب السوق وكذا نوعية المنتج وفي هذا المجال هناك من يعتبر ان المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتوجه دائما إلى الأسواق المحلية وبطريقة مباشرة أي أن لها علاقة مباشرة زبائنها.[2]

ب–المعيار القانوني:

يتوافق شكل المؤسسة القانوني على طبيعة رأس المال وكذا مصادره وحجمه، فعادة ما تأخذ م ص م شكل المشاريع العائلة شركات أشخاص والشركات التضامنية أو الوكالات أو الشركات التوصية بالأسهم ولكن عادة لا تكون في شكل شركة ذات أسهم.[3]

[1] سعد عبد الرسول مُحَمَّد،الصناعات الصغيرة كمدخل للتنمية المجتمع المحلي،المكتب العلمي للنشر والتوزيع ،الإسكندرية ، مصر،1998،ص16.

[2] فتحي السيد عبده والسيد أحمد،الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية،مؤسسة شباب الجامعة، لأسكندرية ،2005،ص4.

[3] فتحي السيد والسيد أحمد،مرجع سابق،ص55.

ج–معيار الإدارة التنظيم:

وتصنف إلى مؤسسة صغيرة أو متوسطة حسب هذا المعيار إذا توفرت فيها خاصيتين أو أكثر من الخصائص التالية:

1- الجمع بين الملكية والإدارة.

2- قلة عدد مالكي رأس المال.

3- ضيق نطاق العمل.

4- تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير.

5- صغر الحجم الإنتاجية[1].

د– معيار الاستقلالية:

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي التي تكون مستقلة ،أي أنها تملك على الأقل 50%من رأس مالها ولكن وبعض الدول قد تكون النسبة أقل من ذلك. [2]

هـ–المعيار التكنولوجي:

حسب هذا المعيار فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المؤسسات التي تستعمل أساليب إنتاجية بسيطة مقارنة مع المؤسسات الكبرى.[3]

وهنالك تعار يف معتمدة من خلال مدارس مختلفة منها:

– تعريف الكنفدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (فرنسا) المشاريع الصغرى والمتوسطة هي تلك التي يتولى فيها قادتها شخصيا ومباشرة المسؤوليات المالية ،الاجتماعية،التقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة.[4]

[1] سعد عبد الرسول محمد،مرجع سابق،ص18.

[2] عبد الكريم الطيب،واقع وأفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تطبيق سياسة الإصلاحات ،رسالة ماجستر غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2001.

[3] خبابة عبد الله،مرجع سابق،ص 25.

[4] فتحي السيدو السيد أحمد/مرجع سابق، ص 60.

- ويعرف قانون الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر المؤسسة الصغيرة بأنها كل النشاط لشخص أو أكثر يعملون لحسابهم ،و يكون للمشروع صفة الاستقلالية في الملكية والإدارة ،ويقل عدد العمال فيه عن *100* عامل ويقل رأس مال الشروع عن مليون جنيه وتقل قيمة الأصول الثابتة به بدون الأراضي والمباني[1].

أما المشرع البريطاني فقد عرفها عام *1985* بأنها تلك المشاريع التي يتوفر لها شرط أو شرطيين مما يلي:[2]

1-حجم تداول سنوي لا يزيد عن *14* مليون دولار.

2-حجم رأس المال المستثمر لا يزيد عن *6506* دولار.

3-عدد العمال والموظفين لا يزيد على *250* شخص.

-أما بولتون *boltom* فقد اعتمد على *3* معايير نوعية التعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

1-يتم تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل ملاكها بصفة شخصية.

2-تملك هذه المؤسسة حصة سوقية ضعيفة.

3- استقلالية المؤسسة:[3]

-وقد عرف الإتحاد الأوروبي وبين المؤسسة الصغيرة والمصغرة والمتوسطة والكبيرة في القانون *30/04/1996* المؤسسة المتوسطة هي التي[4]:

1-تشغل أقل من *250* شخص.

2-أو يكون رقم أعماله السنوي لا يتجاوز *40* مليون أورو.

2-أو مجموع الميزانية السنوية لا يتجاوز *27* مليون أورو.

***المؤسسة الصغيرة:**

-توظف أقل من *50* شخص .

-رقم أعماله السنوي لا يتجاوز *7* مليون أورو.

فمن خلال التعريف الأول نجد فيه ان المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ذاتية التسيير مهما كانت طبيعتها القانونية.

الجدول التالي يقدم لنا تصنيف المؤسسات حسب القانون التوجيهي بالجزائر عام *2001*.

---

[1] شعيب لآشتي،واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية ،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الجزائر،2008،ص14.

[2] شعيب آشتي،مرجع سابق،ص1.

[3] شعيب آشتي،مرجع سابق،ص16.

[4] عبد الكريم الطيب،مرجع سابق،ص28.

الجدول رقم(1-2): أهم المواصفات لتحديد نوع المؤسسة.

المواصفات	المتوسطة	الصغيرة	المصغرة
عدد العمال	250-50	49-10	9-1
رقم الاعمال	200مليون-2مليار	200مليون	20مليون
الحصيلة السنوية	100-500مليون	100مليون	10مليون

المصدر :خبابة عبد الله،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:آلية تحقيق التنمية المستدامة دار الجامعة الجديدة ،المسيلة، الجزائر، *2013*،ص *30* .

المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

توجد في الحياة الاقتصادية العديد من أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تختلف في أنماط ومجالات أنشطتها الاقتصادية وحجم أعمالها وإمكانياتها المادية والكبيرة ولكثرة الاختلافات التي فيما بينها فإنها تصنف إلى أشكال مختلفة يمكن تصنيفها في الشكل التالي:

أولا:تصنيف المؤسسات حسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني:

إن الشكل القانوني للمؤسسات يتفق وطبيعة النظام السياسي السائد وهو الهوية الرسمي التي تمنحها الدولة للمؤسسة عند تكوينها والتي تحدد حقوق وواجبات تلك المؤسسات وتنظم العلاقات مع كافة الأطراف التي تتكامل معها وبالتالي تحكم سير نشاطها.

1-مؤسسة الفردية:

المؤسسة الفردية هي التي يقوم بها شخص واحد تتوافر فيه صفات الرأسمالية والمنظم والمسير فهو المسؤول عن تكوين رأسمالها واتخاذ إجراءات تكوينها وهو يتحمل مسؤولية إدارة تشغيلها وفي المقابل فهو يحصل على كل الأرباح المحققة نتيجة العمليات ويتحمل أيضا كافة الخسائر التي تترتب على التشغيل وممارسة النشاط ومسؤولياته غير المحددة[1].

[1] خبابة عبد الله،مرجع سابق،ص36.

2-الشركات:

تعرف الشركة أنها عبارة عن المؤسسة التي تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر يلتزم كل منهم بتقديم حصة من المال أو العمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من أرباح أو خسارة وتنقسم الشركات بشكل عام إلى قسمين هما شركات الأشخاص وشركات الأموال:[1]

أ-شركة الأشخاص:

و هي عبارة عن ارتباط بين شخصيين أو أكثر على أن لا يتجاوز عدد الشركاء في هذا النوعين 20 شخص لتعاون أي عمل بالاشتراك وذلك بقصد اقتسام ما ينشأ عنه من ربح أو خسارة وهي تنقسم إلى *03* أنواع:

1-شركة التضامن:

و يكون الشركاء فيها مسؤولين شخصية بالتضامن والتكافل من جميع الالتزامات في الأموال الخاصة علما أن عنوانها يتكون من أسماء الشركاء المكونين لها أو من لقبهم.[2]

2-شركة التوصية البسيطة:

و هذا النوع يتكون بنفس الطريقة السابقة حيث يشترط اتفاق شريكين على الأقل لتكوين المؤسسة ويحدد العقد بالمشاركة بنسبة المساهمة كل شريك في رأس المال وحقوق كل شريك في الإدارة وتتميز هذه المؤسسات بوجود نوعيين من الشركاء شريك متضامن لا يختلف في شيء عن الشريك المتضامن.[3]

3-شركة التوصية بالأسهم:

رغم هذه الشركات تعد من شركات الأموال إلا أنها تعد تطورا لشركة التوصية البسيطة من حيث أنها تضم فئتين من الشركاء ومتضامنين وشركاء موصين غير أن الشركاء الموصين يمتلكون أسهم بقيمة مساهمتهم في رأس مال الشركة.[4]

---

[1] شعيب آتشي ،مرجع سابق،ص15.

[2] سيدي بلمحمدي ،مرجع سابق،ص19.

[3] بن سعيد مُحَمَّد ،ضرورة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة تحديات العولمة،كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير ،رسالة ماجستير غير منشورة،سيدي بالعباس ،الجزائر،ص15.

[4] ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 6.

ب–شركة الأموال:

هي الشكل الأكثر تطورا بين الشركات ذات الملكية الخاصة وفيها يتم تلاقي عيوب المؤسسات الفردية وشركات الأشخاص لأنها تقوم على تجميع رؤوس أموال ضخمة من عدد كبير من الأشخاص وتوظيف الخبرات الازمة دون تدخل وهيمنة شخصية من قبل المساهمين، وهي بدورها أيضا تنقسم إلى *03* أنواع وهي[1]:

1–شركة المساهمة:

وهي أكبر شركات الأموال ويقسم رأسمالها إلى أجزاء متساوية في القيمة والحقوق والواجبات وتسمى أسهما وتطرح في السوق للبيع تسمى الاكتتاب العام وهي عادة الأسهم العادية وقد تصدر سهما ممتازا لها الأولوية في الأرباح وتسدد القيمة على الأسهم غير العادية.

2–شركات ذات المسؤولية المحدودة :

وهي نوع من شركات الأموال وتطوير الشركة الأشخاص وتتميز بأن عدد المساهمين لا يزيد عن 50 مساهم ويكون رأسمال موزع على حصص بين الشركاء محصورة بينهم بحيث رأسمال موزع على حصص بين الشركاء وبحيث لا يمكن انتقال هذه الحصص إلى غير الشركاء إلا بشرط محدد.

3–شركات المحاصة:

تعتمد في إنشائها على اتفاق كتابي أو شفوي بين اثنين أو أكثر من الشركاء للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية محدودة لتحقيق ربح معين.

ثانيا:تصنيف على حسب توجهها.

و هي تصنف حسب توجهها إلى الأصناف التالية:

1–المؤسسات العائلية:

تعتبر هذه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتتميز بأن يكون مقرها المنزل كما عملياتها الإنتاجية تكون غير مكلفة وذلك لاعتمادها على الجهد ومهارات الأفراد العائلة في أغلب الأحيان فهي تنتج منتجات تقليدية للسوق بكميات محدودة لأنها تعتمد على العمل اليدوي لأنها بدائية وتمويلها محدود.[2]

[1] بن سعيد محمد ،مرجع سابق،ص15.

[2] خبابة عبد الله ،مرجع سابق،ص36.

2-المؤسسات الحرفية:

تعتبر المؤسسات الحرفية من النوع الأول من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كونها تستخدم العمل العائلي وعمل الأطفال ، فهي تنتج منتجات تقليدية أو قطعا لفائدة المصنع ترتبط به في شكل تعاقدي تجاري.

فالمؤسسات الحرفية تحتاج في عملها إلى التدريب الخاص ومعارف معينة لممارستها ويشترط في العمال الذين يعملون في هذه الورش الخبرة الفنية في الحرفة التي يزاولها ،و هي تتميز أيضا بكونها تنتج حسب الطلب فهي لا تحب المخاطرة في السوق.[1]

ثالثا:تصنيف على أساس العمل.

1-المؤسسات الغير المصنعة:

تتميز بالبساطة تنظم العمل والعمليات الإنتاجية واستخدام أساليب وتجهيزات تقليدية في العمل والتسيير والتسويق .[2]

2-المؤسسات المصنعة:

يجمع هذا الصنف جميع الأصناف المؤسسات سواء كبيرو أو صغيرة أو متوسطة، يتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعة بتقسيم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام أساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة وأتساع أسواقها.[3]

رابعا: تصنف على حسب المنتجات .

1-مؤسسة إنتاج السلع الاستهلاكية:

نجد هذه المؤسسات تعمل في النشاط السلع الاستهلاكية المتمثلة في المواد الغذائية تحويل المنتجات الفلاحية منتجات الجلود والأحذية والنسيج فهذه المؤسسة تتميز بمجموعة من الخصائص التي تتلاءم معها والمتمثلة في[4]:

- لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة.
- صناعة السلع الغذائية تعتمد أساسا على المواد أولية مختلفة المصادر .
- تصنيع الجلود وصناعة الأحذية تقوم به المؤسسات تستعمل تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة الاستخدام لليد العاملة.

[1] سيدي بلمحمدي،مرجع سابق،ص19.

[2] سيدي بلمحمدي،مرجع نفسه،ص19.

[3] عادل أحمد الحشيشي،أصول الاقتصاد السياسي:مدخل تحليلي مقارن لدراسة مبادئ علم الاقتصاد ،دار النهضة العربية،بيروت،1992،ص125.

[4] كاسر نصر المنصور وشوقي ناجي جواد،إدارة المشروعات الصغيرة من الألف إلى الياء،دار المكتبة الحامد للنشر والتوزيع،عمان،2000،ص33.

– صناعة الورق وبعض المنتجات الكيميائية باعتبار شدة اعتمادها على القرب من السوق.

2–مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة:

ونجد هذه المؤسسات ترتكز أعمالها في مجالات صناعات الوسيطة والتحويلية المتمثلة في تحويل المعادن المؤسسات الكهربائية والميكانيكية، وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتطورة فهي تركز على مثل هذه المؤسسات باعتبار شدة الطلب المحلي.

3–مؤسسات أنتاج سلع التجهيز:

من أهم ما تتميز به الصناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة احتياجها للآلات والتجهيزات التي تتمتع بتكنولوجيا عالية للإنتاج وكثافة رأس المال كبير، الأمر الذي لا ينطبق وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذا نرى مجال تدخل هذه المؤسسات يكون ضيقا ،بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج وتركيز بعض المعدات البسيطة ويكون ذلك خاصة في البلدان المصنعة.[1]

خامسا:تصنف حسب طبيعة الملكية.

1–مؤسسة العامة:

ويقصد بها ذلك النوع من المؤسسات التي تملكها وتديرها سلطة عامة مركزية أو محلية سواء انفردت بذلك أو مشاركة فيه غيرها ،فهي تهدف في المحل الأول من الاعتبارات التي تحقق المصلحة العامة وعلى ذلك فهي لا تهدف أساسا إلى تحقيق أكبر ربح[2].

2–المؤسسات الخاصة:

هي تلك التي تقوم بالمقام الأول من الاعتبار على فكرة الملكية الخاصة فهي قد تكون شركات مساهمة أو شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات تضامن كما يمكن أن نأخذ بشكل مشاريع استثمارية وتهدف أساسا إلى تحقيق النفع الخاص ويتمثل في تحقيق الربح.[3]

[1] كاسر نصر المنصور وشوقي ناجي ،مرجع نفسه،ص33.

[2] عبد الغفور وعبد السلام وآخرون ،إدارة المشروعات الصغيرة،دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،ط 1، 2001 ،ص 25.

[3] سعد عبد الرسول محمد ،مرجع سابق ،ص25.

3-التعاونيات :

وهي تهدف إلى تأمين احتياجات الأعضاء من السلع والخدمات الضرورية بأقل التكاليف وتتميز بعدد من الخصائص التي تميزها على المؤسسات الخاصة والعامة.[1]

4-المؤسسات المختلطة:

تكون ملكيتها مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص ب نسب متفاوتة،ولهذا النوع أشكال تقليدية وشكل حديث وتتصرف الأشكال التقليدية إلى امتياز وإلى المشاطرة ،و ينصرف الشكل الحديث إلى المؤسسات الاقتصاد المختلطة .[2]

حيث يوجد إخلاف بين المؤسسات العامة والخاصة والمؤسسة التعاونية في عدة أنواع هامة والجدول التالي يبرز لنا هذه النواحي جميعا عن طريق مقابلة كل ناحية من بينها بالمسلك المتبع حيالها في المؤسسات الخاصة والعامة والتعاونية بحيث تزداد طبيعة هذه الأخيرة وضوحا على النحو التالي:

جدول رقم1-2:مقارنة بين المؤسسات العامة والخاصة والتعاونية

النواحي/مواضيع المفارقة	خاصة	عامة	تعاونية
الملكية	فردية أو خاصة	عامة أو جماعية	اجتماعية مبنية على العضوية
الهدف	العمل على تحقيق الربح	خدمة أهداف المجتمع	خدمة الأعضاء
الرقابة	مؤسسة على حقوق التمليك	بواسطة مندوبي الدولة	عن طريق التسيير الديمقراطية
موقف اتجاه السوق	الميل للمنافسة	الميل للاحتكار	الاتجاه للتنسيق

المصدر:خبابة عبد الله،مرجع سابق،ص36.

- شعيب آتشي،مرجع سابق،ص14.

[1] عمر الصخري ،اقتصاد المؤسسة ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،ط3 ، 2000،ص27.

[2] عمر الصخري،مرجع نفسه ،ص27.

المطلب الثالث:خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاديات دول العالم وهي لا تقل اهمية من المؤسسات الكبيرة لكونها تمثل الغالبية العظمى من المشاريع في الدول النامية والدول المتقدمة وهذا ما أكدته الدراسات وأكده الكثير من رجال الأدب الاقتصادي والمهتمين بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقاموا بوضع العديد من السمات الخاصة التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة ،يمكن أن نوجز هذه الخصائص على النحو اللآتي :

1- أن إنشائها لا يحتاج إلى رأس مال كبير لتمويلها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.[1]

2- غالبا ما تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنتاجها بشكل أساسي على الخامات المحلية والموارد الطبيعية المتاحة دخل المجتمع المحلي، وفي الحالات الصناعة يمكن لها استخدام الخامات التالفة أو التي هي في حكم الفاقد من المؤسسة الكبيرة.[2]

3- من المزايا المهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ان العوائد على رأس المال للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بشكل عام أكثر منها للمؤسسات الكبيرة .[3]

4- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساندا حيويا للمؤسسات الكبيرة والصناعات المتقدمة كما تقدمه من صناعات مغذية وخدمات وأيضا في توزيع المنتجات .[4]

5- لا تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالضرورة إلى العمالة الماهرة المدربة تدريبا ماليا ،وذلك لمحدودية رأس المال المستثمر وبساطة التكنولوجيا المستخدمة مما يجعلها قادرة على استيعاب أعداد كبيرة من العمالة الزائدة أو الداخلة حديثا إلى سوق العمل في المجتمع المحلي، الأمر الذي يساعد على خلق كوادر فنية جديدة وتنمية مهارات قدامى العاملين في النشاط .

6-تتميز بالكفاءة والفاعلية بدرجات تفوق ما يمكن أن تصل إليه المؤسسات الكبيرة وذلك من خلال قدرتها على الأداء والإنجاز في وقت قصير نسبيا تحقيق مزايا الاتصال المباشر والقدرة على التأثير السريع بين المدير والعاملين ، العملاء والموردين .

---

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ديسمبر 2001، ص 8-7.

[2] المرجع نفسه، ص 9-8.

[3] المرجع نفسه، ص 8.

[4] سعاد نائف البرنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للقيادة ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان، ط1، 2005، ص37.

7- سهولة القيادة والتوجيه في تحديد الأهداف الواضحة للمؤسسة، وسهولة إقناع العاملين بأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة، وبساطة الهيكل التنظيمي للإدارة المباشرة من قبل صاحب المؤسسة من خلال توزيع المناسب للاختصاصات بين أقسام المؤسسة والتحديد الدقيق للمسؤوليات فضلا عن التخطيط وإدارة الإنتاج والتسويق والعمليات المالية .

8- تنجح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خدمة الأسواق المتخصصة والمحدودة والتي لا تقوى المؤسسات الكبيرة على التعامل معها .

9- القبلية للتجديد والابتكار ومساهمتها في التطور التكنولوجي والبحث العلمي خاصة في المجالات التكنولوجية كالإلكترونيات الدقيقة وتكنولوجيا الحيوية .[1]

10- السمة السلبية الأهم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو أنها أكثر عرضة للفشل والموت، التصفية والغلق من المؤسسات الكبيرة بكثير، هذا التهديد قائم على المدى حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا انه أعلى في سنوات الأولى عند تأسيس المؤسسات.[2]

[1] محمد صالح الحناوي ومحمد فريد صحن، مقدمة في الأعمال، دار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص62.

[2] محمد صالح الحناوي ومحمد فريد صحن، المرجع نفسه،ص62.

المبحث الثاني

ماهية التحليل المالي

تمهيد:

عرضنا فيه تحليل النماذج المالية من خلال مفهوم التحليل المالي وعرض مختلف أدواته المتمثلة في النسب المالية باعتبارها أداة محكمة يستخدمها المحلل المالي من أجل دراسة التوازن المالي للمؤسسة ثم التطرق أيضا إلى المؤشرات المالية المستعملة في ذلك والمتمثلة في رأس مال العامل ، احتياجات رأس المال العامل ، الخزينة الصافية.

المطلب الأول: تعريف التحليل المالي .

يعتبر التحليل المالي أداة مهمة تمكن المؤسسة من التحكم في مدى نجاح أو فشل سياستها المرسومة وإجراءاتها المتخذة لهذا وردت عدة مفاهيم للتحليل المالي نذكر منها :

1- المفهوم الأول:" عبارة عن دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف اظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم واثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة " [1].

2- المفهوم الثاني :" عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم اقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات " [2].

3- المفهوم الثالث:"عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم اداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص اية مشكلة موجودة وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل".[3]

المطلب الثاني: أدوات التحليل المالي.

لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة يمكن الاعتماد على مؤشرين هما:

التحليل بواسطة التوازنات المالية ،والتحليل بواسطة النسب المالية .

1- منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي : مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 12.

2- حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي : لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل ، الطبعة الثانية ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، عمان، 2011، ص 39.

3- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 39.

أولا :التحليل بواسطة التوازنات المالية.

اتفق المحللون الماليون على استعمال ثلاث طرق من التوازنات المالية.

الجدول رقم(2–1): أنواع التوازنات المالية:

البيان	حساب الطريقة الاولى	حساب الطريقة الثانية
رأس المال العامل.	= الأموال الدائمة – الأصول غير الجارية.	=الأصول الجارية – الخصوم الجارية.
احتياجات رأس المال العامل.	=احتياجات الدورة – موارد الدورة	=(المخزونات+قيم غير جاهزة)-(د.ق.أ- سلفيات مصرفية).
الخزينة.	=رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل .	=القيم الجاهزة – السلفيات المصرفية.

المصدر: عيسى قروش محاضرات في التسيير المالي، الجزائر، 2010-2011، ص 15.

1- **رأس المال العامل**: يعرف بأنه الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل الأصول الجارية، يعتبر رأس مال العامل في غاية الأهمية بالنسبة للمؤسسة إذ أنه يعطي فكرة عن سيولة المؤسسة في الأجل القصير كما أنه يعكس قدرة المؤسسة على تمويل عملياتها الجارية وقدرتها على سداد التزاماتها عند استحقاقها [1].

يحسب رأس المال العامل وفق طريقتين:

- **الطريقة الاولى:**

رأس المال العامل= الأموال الدائمة – الأصول غير الجارية.

- **الطريقة الثانية:**

رأس المال العامل = الأصول الجارية –الخصوم الجارية.

– **رأس المال العامل= (0)**: معناه المؤسسة في حالة توازن مالي أدنى بحيث الأصول الجارية تساوي الخصوم الجارية.

– **رأس المال العامل موجب (0 <)**: يعني أن الأموال الدائمة تغطي الأصول غير الجارية وهي حالة جيدة بالنسبة للمؤسسة ولكن قد تصبح خطيرة في حالة اهتلاك الأصول التي مدتها أكبر من مدة تسديد الديون .

1- بالقاسم سمية، وهاب ليليا، نموذج تحليل التقارير المالية في المؤسسة، مذكرة ليسانس غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص ادارة اعمال ، جامعة المسيلة، 2011/2010، ص 15.

– **رأس مال العامل سالب** (*0*>): يعني أن الأموال الدائمة لم تغطي الأصول غير الجارية أي السيولة لم تغطي المستحقات بصفة إجمالية وهنا سوف تواجه المؤسسة عدة مشاكل خاصة بالنسبة للقدرة على الدفع أو الاستدانة .

2- **احتياجات رأس المال العامل**[1]: هو الفرق بين الاحتياجات الدورية المهمة والموارد الدورية في المؤسسة أثناء دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتها وديونها بالديون قصيرة الأجل ، فإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة ، وتتغير احتياجات رأس المال العامل الدائم من سنة إلى أخرى تماشيا مع تغير نشاط المؤسسة .

تحسب وفق الطريقة الاتية :

– **احتياجات رأس المال العامل** =(قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق)-(ديون قصيرة الأجل– تسبيقات بنكية).

– **احتياجات رأس المال العامل**=احتياجات دورة الاستغلال – موارد دورة الاستغلال .

احتياجات رأس المال العامل> *0*: يعني حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة.

3– الخزينة :

تعرف الخزينة على أنها الفرق بين اموالها وخصومها.

- **الخزينة** = أصول الخزينة – خصوم الخزينة .

و من جهة اخرى تعرف بأنها الفرق بين رأس مال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

- **الخزينة** = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

ثانيا: التحليل بواسطة النسبة المالية.

1– تعريف النسب المالية[2]: ويقصد بالنسبة المالية إيجاد علاقة حسابية نقدية بين متغيرين أحدهما بسط والأخر مقام يمثل كل منهما فقرة أو مجموعة من الحسابات الختامية (الميزانية العمومية وقائمة الدخل)... النسب المالية تستخرج من البنود المتناسقة في القوائم المالية الختامية أو غيرها من المصادر للوصول إلى دلالات معينة حيث تمكن المقارنة بين مختلف النسب من إعطاء الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة.

2– أنواع النسب المالية: هناك عدة تقسيمات للنسب المالية المستعملة في التحليل المالي ، وذلك حسب أهداف المحللين الماليين وباختلاف نوع المؤسسة.

1- صخري جمال عبد الناصر، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرار في المؤسسة البترولية في الجزائر ، مذكرة ماستر ،كلية علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2013/2012،ص 17.

2-حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سابق، ص68.

جدول رقم (2-2): أنواع النسب المالية.

أنواع النسب	اسم النسبة	حساب النسبة
نسب التوازن الهيكلي .	نسبة التمويل الدائم.	= الأموال الخاصة / الأصول غير الجارية.
	نسبة التمويل الذاتي.	= الأموال الخاصة / الأصول غير الجارية.
نسب المديونية .	نسبة الاستقلالية المالية 1.	= الأموال الخاصة / مجموع الديون.
	نسبة الاستقلالية المالية 2.	= رأس المال الخاص / مجموع الخصوم .
نسب قابلية التسديد .	نسبة قابلية التسديد.	= مجموع الديون / مجموع الأصول.
نسب السيولة.	نسبة السيولة العامة.	=الأصول الجارية / الخصوم الجارية.
	نسبة السيولة الخاصة.	= الحقوق / الخصوم الجارية.
	نسبة السيولة الحالية.	= القيم الجاهزة / الخصوم الجارية.
نسب المردودية .	نسبة السيولة الاجمالية.	= (رقم الأعمال / الأموال الدائمة)x 100.
	نسبة المردودية الخاصة.	= (رقم الأعمال / الأموال الخاصة) 100x
نسب الدوران .	مدة دوران الزبائن .	=[90 x (الزبائن + أوراق القبض)]/ مبيعات الفصل الأخير.
	مدة دوران الموردين.	=[90x(الموردون+ أوراق الدفع)]/ مشتريات الفصل الأخير.
	معدل دوران البضائع (مؤسسة تجارية).	تكلفة شراء بضاعة مباعة / المخزون الوسطي.
	معدل دوران مواد ولوازم (مؤسسة صناعية).	مواد مستهلكة / المخزون الوسطي.

المصدر: عيسى قروش: مرجع سابق،ص16.

1- نسب التوازن الهيكلي:

أ- نسبة التمويل الدائم[1] : انطلاقا من مبدأ التوازن بين الموارد الدائمة والاستعمالات الثابتة فإنه على مسيري المؤسسة أن يحققوا على الأقل التساوي بين هذين العنصرين تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول غير الجارية.

- نسبة التمويل الدائم (=1):هذا يعني انعدام رأس المال العامل الدائم وهذا ليس في صالح المؤسسة.

- نسبة التمويل الدائم (>1) :يعني وجود رأس المال الدائم أي الأموال الدائمة أكبر من الأصول غير الجارية وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تجنب حالات طارئة كالكساد في المخزون أو صعوبة تحصيل حقوقها.

- نسبة التمويل الدائم (<1): يعني أن الأموال الدائمة أقل من الأصول غير الجارية. أي ان رأس المال العامل الدائم سالب ما يعني أن الحالة المالية سيئة.

ب- نسبة التمويل الذاتي[2] :هي مكملة للنسبة الأولى وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول غير الجارية

وتعطينا هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها غير الجارية بواسطة أموالها الخاصة.

- نسبة التمويل الذاتي (=1): أي أن الأموال الخاصة تساوي الأصول غير الجارية وهذا يعني أن رأس المال العامل الخاص معدوم إذن فكل الأصول غير الجارية مغطاة بالأموال الخاصة. أما الديون طويلة الأجل إن وجدت فهي الأصول المتداولة.

- نسبة التمويل الذاتي (>1):هذا يعني أن المؤسسة تمول قيمتها الثابتة بأموالها الخاصة وهناك فائض من هذه الأموال بالإضافة إلى الديون طويلة الأجل لتمويل الأصول المتداولة وهذا ما ليس مفيدا للمؤسسة نظرا لأن الديون طويلة الأجل عليها فوائد والأصول المتداولة ليس لها فوائد.

1- ناصر دادي عدون ،تقنيات مراقبة التسيير ،دار المحمدية العامة ،الجزائر ، 2000،ص 55.

2- بالقاسم سمية ، وهاب ليليا ، مرجع سابق ، ص ص21- 22 .

2- نسب المديونية.

أ- **نسب الاستقلالية المالية**[1] :من الطبيعي أن الاستقلالية المالية للمؤسسة تتعلق بمديونيتها إذن ففي هذه النسبة تقوم بمقارنة الأموال الخاصة بمجموع الديون، أو بمقارنة الأموال الخاصة بمجموع الخصوم. وتحسب بالعلاقتين التاليتين:

نسبة الاستقلالية المالية 1 = الأموال الخاصة / مجموع الديون.

نسبة الاستقلالية المالية 2 = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

فيما يخص النسبة الأولى فيجب أن تكون بين (1) و(2) أما النسبة الثانية فلا يجب أن تنخفض عن (0.5) وتعطي نفس المعنى مع النسبة الاولى .

3- نسبة قابلية التسديد: [2]

أ- نسبة قابلية التسديد أن المؤسسة في حالة وقوعها في وضعية مالية خطيرة أو وصولها إلى الإفلاس وبالتالي عدم قدرتها على تسديد ديونها فإن حلها الوحيد هو بيع ومجوداتها لتسديد ديونها وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة قابلية التسديد = مجموع الديون / مجموع الأصول.

كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان ضمان أكثر لديون الغير، ويستحسن أن تساوي (0.5).

أ- **نسب السيولة:**[3]

نسبة سيولة الأصول:بمقارنة الأصول الجارية مع مجموع الأصول نستنتج مدى سيولة أصول المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة سيولة الأصول = الأصول الجارية / مجموع الأصول

1- ناصر دادي عدون، مرجع سابق ، ص 56.

2- بالقاسم سمية، وهاب ليليا ، مرجع سابق ، ص 21.

3- المرجع نفسه، ص 21-22.

يستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من (0.5).

ب- نسبة السيولة العامة: و هي تبين الجزء من الخصوم الجارية التي تغطيها الأصول الجارية وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الخصوم الجارية

-**نسبة السيولة العامة:** (**1<**) يعني أن راس المال العامل موجب وهي الحالة المثالية للمؤسسة.

-نسبة السيولة العامة: (**1>**) يعني أن راس المال العامل سالبة فالمؤسسة في حالة سيئة فعليها أن تراجع هيكلها المالي وذلك بزيادة إما الديون طويلة الأجل أو رأس المال وكذا التقليل من الديون قصيرة الأجل.

- **نسبة السيولة العامة:** (**1=**) يعني أن رأس المال العامل معدوم وأن المؤسسة مولت كل أصولها بواسطة ديون قصيرة الأجل.

ج- نسبة السيولة الخاصة: تقيس مدى تغطية الديون قصيرة الأجل (الخصوم) الجارية بواسطة الحقوق وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة الخاصة = الحقوق / الخصوم الجارية.

وحدود هذه النسبة في الحالات العادية تكون بين (0.3) و(0.5) .

د- نسبة السيولة الحالية: بواسطة هذه النسبة نقارن بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت وبين الخصوم وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة / الخصوم الجارية.

وحدود هذه النسبة في الحالة العادية تكون محصورة ما بين (0.2) و(0.3) .

4- نسب المردودية: [1]

تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة ، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية، وهي تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة .

ومن بين نسب المردودية نجد :

أ- نسب مردودية الأموال الخاصة:هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين فنتيجة هذه النسبة تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صافي ، وتمثل هذه النسبة أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين ، وكل ما كانت نتيجة هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الاسهم والسندات.

و تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

نسب مردودية الأموال الخاصة = (الربح الصافي/ الأموال الخاصة)x100.

ب- نسبة مردودية النشاط :تمثل هذه النسبة مردودية رقم الأعمال ، فضخامة رقم الأعمال في بعض الاحيان قد يكون مضللا ، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن مع تزايد الأعباء الكلية ، والتي قد تمتص كل رقم الأعمال وتتبخر معها الارباح ، وبالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والأعباء الكلية .

نسبة مردودية النشاط =(الربح الإجمالي/ رقم الأعمال)x 100.

5- نسب الدوران[2]:

تهتم بسرعة دوران عناصر أصولها المتداولة حتى تحقق أعلى ريع ممكن لأن كل دورة تؤدي إلى تحقيق فوائد ، ومن النسب التي تبين سرعة دوران عناصر الأصول نجد:

1-صخري جمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص 25.

2- بالقسم سمية، وهاب ليليا، مرجع سابق، ص ص23-24.

أ- مدة دوران الزبائن: توضح السياسة التجارية للمؤسسة التي تنتجها اتجاه زبائنها وتشير إلى المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها لتسديد حقوقها وينبغي أن تكون هذه النسبة أقل من مدة دوران الموردين، وتحسب بالعلاقة التالية:

مدة دوران الزبائن= 90 [xالزبائن + أوراق القبض] / مبيعات الفصل الأخير.

ب- مدة دوران الموردين: وهي تبين المدة التي يتم فيها منح القروض من قبل الموردين ، وتحسب بالعلاقة التالية:

مدة دوران الموردين= 90[xالموردين + أوراق الدفع] / مشتريات الفصل الأخير.

المطلب الثالث: وظائف التحليل المالي وأهدافه.

أولا: وظائف التحليل المالي[1].

من بين وظائف التحليل المالي إدارة طريق متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح، والسير لتحقيق هدفها وبقائها في بيئة متغيرة باستمرار، ومن بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي هي:

- قرار الاستثمار.
- قرار التمويل.
- قرار التخطيط والرقابة المالية.

لكي تمكن المحلل المالي من تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة إلا وهو تعظيم أصحاب المؤسسة عليه القيام بالوظائف التالية:

1- **التحليل والتخطيط المالي:** وذلك من خلال تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص المشروع في المستقبل.

2- **تحديد هيكل أصول المشروع:** من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة والطويلة الأجل، وكذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة.

1- منير شاكر مُحَمَّد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور ، مرجع سابق، ص 22.

3- **تحديد الهيكل المالي للمشروع:** إذا يجب تحديد المزيج الأمثل والأكثر ملائمة من تمويل قصير وطويل الأجل ، كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض.

– وظيفة المحلل المالي :

هناك مظهران رئيسيان لهذه الوظيفة هما :

– المظهر الفني ويعني استعمال المبادئ الرياضية والمالية المعروفة للقيام باحتساب النسب المالية , وإعادة صياغة المعلومات بشكل اقرب للفهم ومقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع وبالمعلومات المتاحة عن المؤسسات الأخرى.

– المظهر التفسيري ويهدف إلى القيام بعملية فهم وتفسير النتائج العملية الفنية في التحليل المالي .

ثانيا:أهداف التحليل المالي[1]:

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية:

1- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.

2- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض.

3- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.

4- الحكم على كفاءة الادارة.

5- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.

6- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم.

1- صخري جمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص 10.

المبحث الثالث

الجـــــزء التطبيـقي

المطلب الأول : لمحة عامة عن المؤسستين.

أولا : مؤسسة (*ONAB*) "الديوان الوطني لأغذية الأنعام".

أسست بتاريخ *03* أفريل *1969*م وبمقتضى أمر رقم *69/19* كل من *ONAB* و *ORAC* و*ORAVIE* حيث تتكامل هذه المؤسسات فيما بينها،بمعنى أن نشاط هذه المؤسسات خاص بتربية الدواجن وإنتاج الأغذية الأنعام،حيث تقوم *ONAB* بإنتاج أغذية الأنعام.

و بتاريخ *15/08/1981*م،بمقتضى مرسوم *81/196* انفصلت *ONAB*عن *ORAC* و*ORAVIE* وذلك عن رأسمال الاجتماعي قدره *1000000000*دج،و تمت استقلالية *ONAB*في أفريل *1997* بحيث أصبحت غير تابعة لأي وزارة.

المقر الرئيسي للمؤسسة (المديرية العامة) بالجزائر العاصمة بحيث تتفرع إلى *03* مديريات جهوية: مديرية الشرق، مديرية الغرب ، مديرية الوسط وتنقسم المديرات بدورها إلى وحدات،يبلغ عدد هذه الوحدات *28* وحدة موزعة على كافة التراب الوطني، حيث تضم مديرية الشرق *9* وحدات، والغرب *10* وحدات أما مديرية الوسط فتضم *9* وحدات ،و التي من بينها وحدة المسيلة لأغذية الأنعام، والتي تأسست بقرار المديرية العامة تحت رقم *435* وبتاريخ *02/12/1984*م حيث تم بناء وتجهيز هذه الوحدة بالكامل من طرف شركة إيطالية تسمى *GIZA* وبتكلفة إجمالية قدرها *62295000*دج.

ويعتبر نشاط هذه الوحدة نشاط إنتاجي، بحيث تقوم ببيع المنتوجات التامة الصنع التي تم إنتاجها داخل الوحدة، ويمكن تصنيف منتجات الوحدة إلى *03* أصناف رئيسية وهي :أغذية الدواجن، أغذية المجترات ،وأغذية مختلفة حيث أن *95%*من أنتاج الوحدة هي من أغذية الدواجن.

وأهم المواد المستخدمة في الإنتاج هي الذرة ،السوجا ،الفوسفات ،الفيتامينات *CMV*،حيث تستورد الوحدة *95%* من موادها الأولية من الخارج وتنتمي الوحدة إلى قطاع الصناعات الخفيفة وذلك لنوعية منتجاتها.

وتقوم الوحدة بتغطية احتياجاتها كل من ولاية المسيلة وبرج بوعريريج من المنتجات في ظل انعدام المنافسة ، وسبب ذلك راجع إلى أن المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج معظمها مستوردة من خارج البلاد ، كما أن الوحدة ليست لها مكانة على المستوى الدولي ولا تنوي الدولة القيام بأي توسعات.

تتبع الوحدة أسلوب الإنتاج المستمر، وكذلك بالنسبة للمنتوجات الأساسية وكذا أسلوب الإنتاج حسب الطلبات وهذا بالنسبة لإنتاج الأغذية المختلفة .

كما تقوم الوحدة بتقدير إنتاجها حسب الطاقة الإنتاجية لها، وكذا الظروف وأحوال السوق كما يوجد بالوحدة ورشة واحدة للإنتاج بحيث يتم شحن المنتوجات من ورشة الإنتاج مباشرة،أي أن الوحدة لا تتحمل أي مصاريف خاصة بالتوزيع.

-الموقع الإستراتيجي لوحدة المسيلة لأغذية الأنعام:

تقع وحدة المسيلة لأغذية الأنعام في المنطقة الصناعية للولاية حيث يحدها من الشمال"مؤسسة مغرب للأنابيب الزجاجية" ومن الجنوب طريق فرعي ومن الشرق "مؤسسة جراد لصناعة آلات الضغط" ومن الغرب جدار المنطقة الصناعية.

-الهيكل التنظيمي لوحدة أغذية الأنعام بالمسيلة.

الشكل رقم(3-1): الهيكل التنظيمي لوحدة أغذية الأنعام بالمسيلة

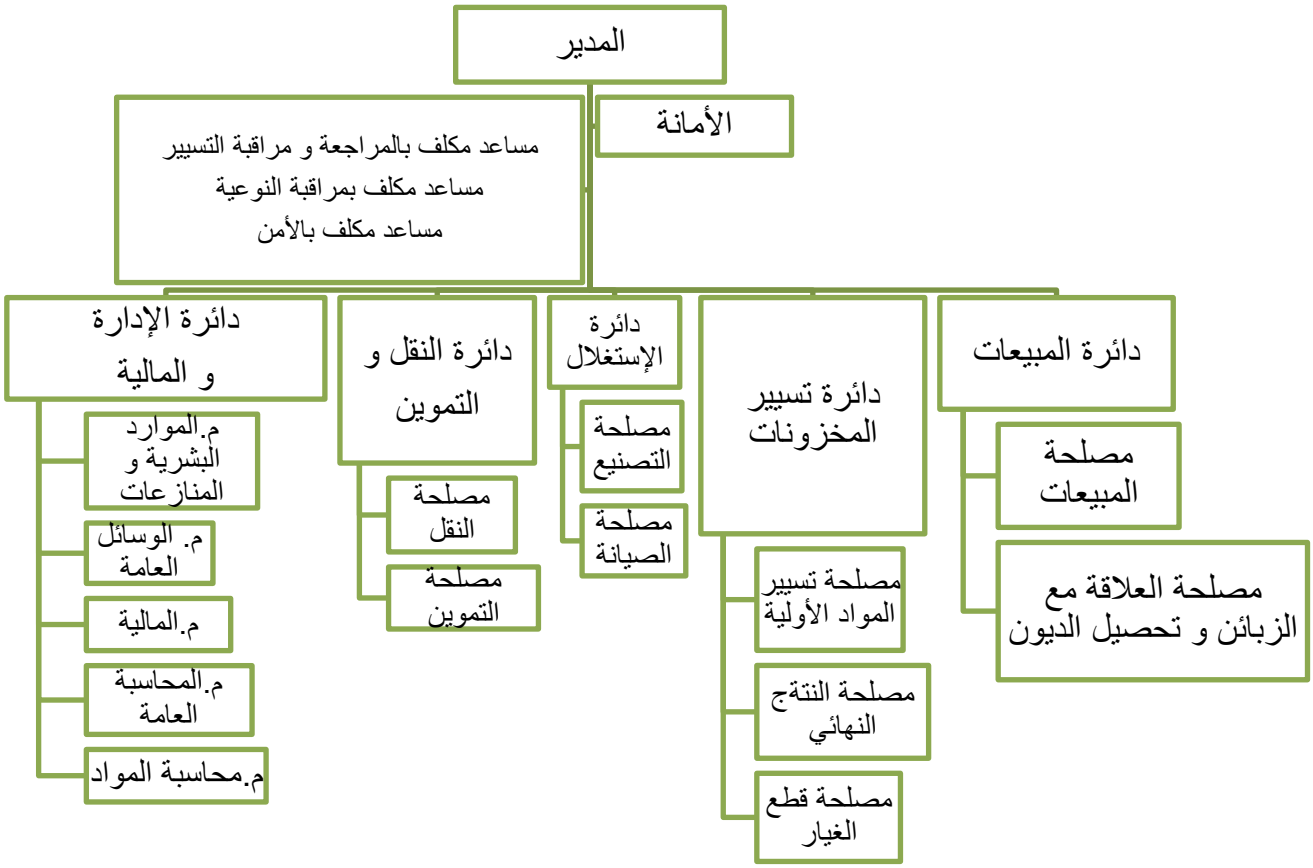

المصدر:دائرة الإدارية والمالية لوحدة أغذية الأنعام بالمسيلة.

-ثانيا: "مؤسسة الأشغال العمومية والبناء ".

تعتبر مؤسسة الاشغال العمومية والبناء للمقاول "مُحَّدي مصطفى" مؤسسة إنتاجية صناعية اسست سنة14/*09/2004* برقم سجل تجاري (*2835577 A 04*) وتم تعديلها سنة *03/10/2012* عن رأسمال يقدر ب *2125499* ،تلخص مدا خيل المؤسسة بمكافآت المسيرين والشركاء، تضم 64 عامل ، المقر الرئيسي للمؤسسة بحي العقيد عميروش بولاية المسيلة.

المطلب الثاني: استعمال نسب التحليل المالي لتحديد القدرات التنافسية لدى مؤسسة تغذية الأنعام بالمسيلة ومؤسسة الأشغال العمومية والبناء.

-تمهيد:

بعدما تطرقنا في المبحث الأول والثاني إلى الجانب النظري لمختلف مؤشرات وأدوات التحليل المالي ،في هذا الفصل سوف نقوم بدراسة تطبيقية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتمثلة في مؤسسة "*ONAB*" ومؤسسة " مؤسسة الأشغال العمومية والبناء".

– أولا: استعمال نسب التحليل المالي لتحديد القدرات التنافسية لدى مؤسسة تغذية الأنعام بالمسيلة.

أ)– قائمة الأصول :

الجدول رقم(3–1): جدول قائمة الأصول.

الأصول	2014	2015
اصول غير متداولة		
- موجودات غير ملموسة	11797500	9652500
- موجودات ملموسة		
- أراضي	6422062000	6422062000
- مباني	7966549	3204167
- أصول مادية أخرى	28954815.38	29050140.21
- الأصول الرأس مالية	-	280610.20
- الأصول المالية جاهزة وأخرى غير متداولة	14320800	14320800
مجموع الأصول غير متداولة	93516283.87	93823145.08
اصول متداولة		
- مخزون	2478296510	27023900.39
- ذمم وما يتصل بها من فرص عمل		
- زبائن	66002903.74	88140018.85
- مدينون آخرون	454348.61	407509.43
- ضرائب	42771.14	129166.76
- الأصول المتاحة		
- خزينة	8087742.97	10721519.29
مجموع الأصول المتداولة	99730731.56	126422114.63
المجموع الإجمالي للأصول	192887015.43	220245259.71

المصدر: دائرة الإدارية والمالية لوحدة أغذية الأنعام بالمسيلة.

ب)–قائمة الخصوم:

جدول(3–2):جدول قائمة الخصوم.

الخصوم	2014	2015
- حقوق المساهمين	–	–
- صافي الدخل للمجموعة (01)	9761766.21	29014497.92
- الحسابات المالية	120725940.92	72431267.10
المجموع الأول	130487707.13	101445765.02
- خصوم غير متداولة	–	–
- الإيرادات المؤجلة	18531544.64	9677375.16
المجموع الثاني	18531544.64	9677375.16
خصوم متداولة		
- ضرائب	24333.56	320013.04
- ديون أخرى	3036109.41	5659098.27
- الموردون وحسابات أخرى	40588320.69	103143008.22
المجموع الثالث	43867763.66	109122119.53
المجموع الإجمالي	192887015.43	220245259.71

المصدر: دائرة الإدارية والمالية لوحدة أغذية الأنعام بالمسيلة.

أولا–تحليل الميزانيات المالي بواسطة النسب:

1- حساب نسب السيولة:

النسب	البيان	2014	النسبة المئوية	2015	النسبة المئوية
سيولة الأصول	أصول جارية / مجموع الأصول	99730731.56 / 192887015.43	0.5	126422144.63 / 220245253.71	0.5
السيولة العامة	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	9973071.56 / 43867763.66	2.2	126422144.63 / 1091221939.53	1.1
السيولة الخاصة	الحقـــــوق / الخصوم الجارية	74090646.71 / 43867763.66	1.6	98861538.14 / 109122199.53	0.9
السيولة الحالية	القيم الجاهزة / الخصوم الجارية	8087742.97 / 43867763.66	0.18	10721519.29 / 109122199.53	0.09

المصدر: إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة سيولة الأصول لسنة *2014* هي*0.5* وهي نفس النسبة ثابتة لسنة *2015* مما يدل أن أصول المؤسسة الجارية تساوي مجموع الأصول.

– نسبة السيولة العامة: تبين هذه النسبة جزء من الأصول الجارية التي تغطي جميع الخصوم الجارية وبالتالي نلاحظ أن السيولة العامة لسنتين *2014* و*2015* أكبر من الواحد وهذا يؤدي إلى أن الاعتماد على الأصول الجارية بالنسبة للخصوم الجارية بشكل ملحوظ.

–نسبة السيولة الخاصة: نلاحظ بعد حسابنا لهذه النسبة لسنة *2014* هي *1.6* أما بالنسبة لسنة *2015* نلاحظ انخفاض بنسبة *0.7* مما يدل أن السيولة قليلة وهذا مضر للمؤسسة ولهذا لا تستطيع تغطية ديونها أي أن هناك مشكلة في السيولة.

–نسبة السيولة الحالية: من هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد الخصوم الجارية فنجد أن هذه المؤسسة ليس لديها القدرة على تسديد ديونها لأن نسبة السيولة الحالية لسنة *2014* هي *0.18* وأما لسنة *2015* فهي تنخفض بمقدار *0.09* مما يعني أن وضعية المؤسسة سيئة وهذا دليل على ارتفاع الخصوم الجارية.

2- **حساب نسب التوازن الهيكلي** :

النسب	البيان	2014	النسبة المئوية	2015	النسبة المئوية
التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول غ جارية	149019251.7 / 93516283.87	1.5	111123140.2 / 93516283.87	1.18
التمويل الذاتي	الأموال الخاصة / الأصول غ جارية	130487707.13 / 93516283.87	1.3	101445765.02 / 93516283.87	1.8

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

– **التمويل الدائم**: نلاحظ من خلال السنتين أنها أكبر من الواحد في سنة *2014* بنسبة *1.15* وأما سنة *2015* ارتفعت وأصبحت *1.18* بنسبة *0.32* ومنه المؤسسة تستطيع تغطية أصولها الغير الجارية بالكامل بالأموال الدائمة مما يؤدي إلى زيادة وجود فائض .

– **التمويل الذاتي**: نلاحظ من خلال السنتين أنها أكبر من الواحد بنسبة *1.3* لسنة *2014* وارتفاعها في سنة *2015* ب *1.08* مما نلاحظ ارتفاع فإن المؤسسة تستطيع تمويل أصولها الغير الجارية عن طريق أموالها الخاصة مما يؤدي إلى استقرار أداء نشاطها.

3– حساب نسب قابلية السداد:

النسب	البيان	2014	النسبة المئوية	2015	النسبة المئوية
نسبة قابلية التسديد	الديون / الأصول	62399308.27 / 192881015.43	0.32	118199494.7 / 220245259.71	0.53

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد علة الميزانية المالية للمؤسسة.

هذه النسبة تبين قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في حالة التصفية، في هذه الحالة نجد كانت بنسبة *0.32* وارتفعت إلى *0.53* وبالتالي في سنة *2014* كانت أقل من *0.5* فبذلك لا تستطيع المؤسسة تسديد كامل ديونها عن طريق بيع مجوداتها وهو ضمان حقوق الغير عند الإفلاس إذن يجب على المؤسسة أن تواصل في العمل على تقليص ديونها لمجموع الأصول وأما بالنسبة للعام *2015* نجدها أكبر من *0.5* ومنه نقول المؤسسة تستطيع تسديد كامل ديونها عن طريق بيع مجوداتها.

4- حساب نسب المردودية :

النسب	البيان	2014	%	2015	%
المردودية المالية	الربح الصافي / الأموال الدائمة	2761766.21 / 169019251.7	0.18	29014497.92 / 11112314012	0.26
المردودية الاقتصادية	الدفع الصافي / أصول غ متداولة	2761766.21 / 93576283.87	2.9	29014497.92 / 39823145.08	30.92

-المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد علة الميزانية المالية للمؤسسة.

تبين هذه النسبتين العائد الحقيقي لمقارنة الممتلكات والأموال المستعملة بالنسبة للمردودية المالية والمردودية الاقتصادية لسنة *2014* و*2015* مما نلاحظ وجود إيجابية لهذه النسب مما يؤكد أن المؤسسة تسجل زيادة في المردودية وبالتالي تحسن ملحوظ في أصولها.

5- حساب نسب المديونية:

النسب	البيان	2014	%	2015	%
نسب الاستغلالية المالية	الأموال الخاصة / الديون	130487707.13 / 192887015.43	0.67	101445765.02 / 220245259.71	0.46

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد علة الميزانية المالية للمؤسسة.

نلاحظ من خلال النسبة المالية لسنة *2014* بـ 0.69 بدليل أنها أقل من الواحد وبنفس النسبة لسنة *2015* ب *0.46* مما يدل على أن المؤسسة تستعين بالديون وهي لا تعتمد أكثر على أموالها الخاصة في تمويل ممتلكاتها وبالتالي فهو خطر لوضعيتها.

ثانيا-تحليل الميزانية بواسطة الموازنات المالية:

1-حساب راس المال العامل :

الأصول الدائمة – الأصول الجارية .

-سنة *2014*:

17606856.33=93516287.87-111123140.2

-سنة *2015*:

17606856.33=93516287.87-111123140.2

نلاحظ أن الأصول الجارية التي تتألف بها نشاط المؤسسة تزداد من ستة إلى أخرى وهذا الجانب إيجابي لصحة التوازن المالي للمؤسسة من حيث الارتفاع الأصول الجارية يستلزم من تقليل الخطورة الخصوم الجارية .

2-حساب احتياجات رأس المال :

(المخزونات + قيم غير جاهزة) – (د.ق.أ – سلفيات مصرفية).

سنة *2014*:

72558190.03=43867763.66-(91642988.95-2478296510)

-سنة2015:

33602376.19=109122119.53-(115700595.3+27023900.39)

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجبة لسنة *2014* ب *72551890.03* ثم انخفضت سنة *2015* إلى *33602376.19* وهذا الانخفاض راجع إلى كل من حسابات التمويل وهذه الوضعية تستلزم على المؤسسة القيام بتخفيض قيمة المخزونات أو تخفيض قيمة الحقوق لدى الغير.

3-الخزينة:

رأس مال العامل- احتياجات رأس مال العامل.

البيان	2014	2015
رأس مال العامل	-78614358.77	17606856.33
احتياجات رأس مال العامل	72558190.03	33602376.19
الخزينة	-15117254.88	-15995519.86

الخزينة سالبة لسنة *2014 و2015* يعني أن المؤسسة غير قادرة على تغطية التزاماتها مما أنها لا تحقق خسارة تكون بعدم قدرتها الحصول على السيولة مجمدة لذى ينبغي على المؤسسة عدم قدرتها على توفير واستغلال تلك السيولة ، ومنه نرى أن المؤسسة حققت في *2014 و2015* خزينة سالبة مما يؤدي إلى نقص السيولة المجمدة لكن لا ينبغي على المؤسسة وجود سيولة غير مستقلة.

-ثانيا: استعمال نسب التحليل المالي لتحديد القدرات التنافسية لدى مؤسسة الاشغال العمومية والبناء.

أ)-قائمة الأصول :

الجدول رقم (3-3):جدول قائمة الأصول :

الأصول	2014	2015
اصول غير متداولة		
- أصول مادية أخرى	/	/
- الأصول المالية الجاهزة وأخرى غير متداولة	894630	894630
مجموع الاصول غير المتداولة	894630	894630
اصول متداولة		
- مخزونات	/	16355140
- زبائن	59537658	80047673
- مدينون	14762252	22414115
- ضرائب	63370	/
- خزينة	1852530	134703
مجموع الاصول المتداولة	762158811	118951632
مجموع الاصول	77110442	119846263

المصدر: إدارة مؤسسة الأشغال العمومية والبناء .

ب) قائمة الخصوم:

الجدول رقم (3–4) : جدول قائمة الخصوم.

الخصوم	2014	2015
- راس المال - النتيجة الصافية	31801970 7306940	78169772 4918005
المجموع 1	39108910	83085977
الموردون والحسابات الاخرى ضرائب ديون اخرى خزينة	32591381 3895075 1092572 442502	30849208 5237610 673466 /
المجموع 2	38001531	36760285
اجمالي الخصوم	77110442	19846263

المصدر: إدارة مؤسسة الأشغال العمومية والبناء .

-أولا:تحليل الميزانيات المالية بواسطة النسب:

1- حساب نسب السيولة:

النسب	البيان	2014	النسبة المئوية	2015	النسبة المئوية
سيولة الاصول	الأصول الجارية / مجموع الأصول	76215811 / 77110442	0.99	118951632 / 119846263	0.99
السيولة العامة	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	76215811 / 38001531	2	118951632 / 36760285	3.2
السيولة الخاصة	الحقـــــوق / الخصوم الجارية	61390188 / 38001531	1.6	80182376 / 36760285	2.1
السيولة الحالية	القيم الجـــاهزة / الخصوم الجارية	1852530 / 38001531	0.02	134703 / 36760285	0.003

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

من الجدول السابق يمكن القول ان نسبة سيولة الأصول لسنة *2014* هي *0.99* وثباتها بالنسبة لسنة *2015* مما يدل على ان الاصول الجارية للمؤسسة اقل من مجموع الاصول.

نسبة السيولة العامة: نلاحظ بعد حساب هذه النسبة ان الأصول الجارية لا تغطي جميع الخصوم الجارية وبالتالي نلاحظ أن السيولة العامة لسنتين 2014و *2015* أكبر من الواحد حيث قدرة في *2014* ب معدل *2* وفي *2015* ارتفعت بمعدل *3.2* وهذا يؤدي إلى أنه لا يمكن الاعتماد على الأصول الجارية بالنسبة للخصوم الجارية .

نسبة السيولة الخاصة: نلاحظ بعد حسابنا لهذه النسبة لسنة *2014* انها قدرة ب *1.6* أما بالنسبة لسنة *2015* نلاحظ ارتفاعها بنسبة *2.1* لكن من الفروض ان تكون بين *0.3* و*0.5* مما يدل على أن السيولة كبيرة أي أن هناك مشكلة في السيولة.

نسبة السيولة الحالية: تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد الخصوم الجارية فنجد أن هذه المؤسسة ليس لديها القدرة على تسديد ديونها لأن نسبة السيولة الحالية لسنة *2014* هي *0.02* وأما لسنة *2015* تنخفض بمقدار 0.003 مما يعني أن وضعية المؤسسة سيئة وهذا دليل ارتفاع الخصوم الجارية .

2- **حساب نسب التوازن الهيكلي:**

النسب	البيان	2014	النسبة المئوية	2015	النسبة المئوية
نسبة التمويل الدائم	الاموال الدائمة / الاصول غ الجارية	39108910 / 894630	%43.7	83085977 / 894630	%42.5
نسبة التمويل الذاتي	الاموال الخاصة / الاصول غ الجارية	39108910 / 894630	%43.7	83085977 / 894630	% 42.5

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول السابق يمكن تلخيص ما يلي:

التمويل الدائم: نلاحظ من خلال النسبتين أنها أكبر من الواحد في سنة *2014* بنسبة *43.7* أما سنة *2015* انخفضت إلى *42.5* ومنه المؤسسة تستطيع تغطية أصولها الغير الجارية بالكامل بالأموال الدائمة مما يؤدي إلى زيادة وجود فائض.

-**التمويل الذاتي**: نلاحظ من خلال السنتين أنها أكبر من الواحد بنسبة *43.7* لسنة *2014* وانخفاضها في سنة *2015* إلى *42.5* فإن المؤسسة تستطيع تمويل أصولها الغير الجارية عن طريق أموالها الخاصة مما يؤدي إلى استقرار أداء نشاطها.

3- حساب نسب قابلية السداد:

النسب	البيان	2014	النسبة المئوية	2015	النسبة المئوية
نسبة قابلية التسديد	مجموع الديون / مجموع الأصول	38001531 / 77110442	0.49	36760285 / 119846263	0.30

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد علة الميزانية المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول السابق يمكن القول ان نسب قابلية السداد تبين قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في حالة التصفية ، في هذه الحالة نجد انها قدرة بنسبة *0.49* وانخفضت إلى *0.30* وبالتالي فالنسبتين أقل من *0.5* فبذلك لا تستطيع المؤسسة تسديد كامل ديونها عن طريق بيع موجوداتها وهو ضمان لحقوق الغير عند الإفلاس إذن يجب على المؤسسة أن تواصل في العمل على تقليص ديونها لمجموع الأصول .

3- حساب نسب المديونية:

النسب	البيان	2014	النسبة المئوية	2015	النسبة المئوية
نسبة الاستقلالية المالية	الاموال الخاصة / مجموع الديون	39108910 / 38001531	1.02	83085977 / 36760285	2.2

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

نلاحظ من الجدول ان نسبة الاستقلالية المالية لسنة *2014* قدرة ب *1.02* أي اكبر من الواحد وارتفعت سنة *2015* إلى *2.2* مما يدل على أن المؤسسة تعتمد أكثر على أموالها الخاصة في تمويل ممتلكاتها .

ثانيا- تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية:

-1 حساب راس المال العامل :

- الأصول الدائمة – الأصول الجارية .

سنة *2014*:

38214280=894630-39108910

سنة 2015:

82191347=894630-83085977

نلاحظ أن الأصول الجارية التي يتكلف بها نشاط المؤسسة تزداد من سنة إلى أخرى وهذا الجانب إيجابي لصحة التوازن المالي للمؤسسة من حيث ارتفاع الأصول الجارية يستلزم التقليل من خطورة الخصوم الجارية.

2-احتياجات رأس المال:

-(المخزونات + قيم. غ. جاهزة) – (د. ق. أ – سلفيات مصرفية).

سنة *2014*:

- 379592708 = 38001530 - 422502

سنة 2015:

-1635881628 = 36760284 – (-16355140)

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجبة لسنة *2014* بـ *-379592708* ثم انخفضت سنة *2015*إلى *1235881628* - وهذا الانخفاض راجع إلى كل من حسابات التمويل وهذه الوضعية تستلزم على المؤسسة القيام بتخفيض قيمة المخزونات أو تخفيض قيمة الحقوق لدى الغير.

3-الخزينة:

- رأس مال العامل- احتياجات رأس مال العامل.

سنة *2014*:

386806988= (-379592708) - 38214280

سنة *2015*:

1718072975= (-1635881628) - 82191347

نعلم أن الخزينة عندما تكون موجبة يعني ان المؤسسة قادرة على تغطية التزاماتها كما نعلم انها تحقق فائض يكون بمثابة سيولة مجمدة لذا ينبغي على المؤسسة استغلال تلك السيولة وعليه نرى ان المؤسسة حققت في *2014* خزينة موجبة لكن تزايدت لسنة *2015* مما يؤدي إلى ارتفاع في السيولة المجمدة .

مقارنة نتائج الدراسة

جدول رقم(3-5):جدول مقارنة النسب

النسب المالية	مؤسسة "ONAB"	مؤسسة الاشغال العمومية والبناء وكل هياكل الدولة
التحليل بواسطة النسب:	————————	————————
- نسب السيولة	جيدة	جيدة
- نسب التوازن الهيكلي - نسب قابلية السداد	جيدة جيدة	سيئة جيدة
- نسب المردودية	جيدة	جيدة
- نسب المديونية	سيئة	جيدة
النتيجة النهائية	جيدة	جيدة
التحليل بواسطة الموازنات المالية:	————————	————————
- راس المال العامل - احتياجات رأس المال - الخزينة	جيدة جيدة سيئة	جيدة جيدة جيدة
النتيجة النهائية	جيدة	جيدة

- من خلال النتائج المتوصل إليها في حساب النسب المالية ونسب الهياكل المالية وبعد مقارنتها نستطيع القول أن كلا المؤسستين وأنهما ذو وضعية مالية حسنة ومنه نقول:

1- **المؤسسة المتوسطة:** "*ONAB*" بعد الدراسة وبعد القيام بتحليل بعض النسب المالية يمكننا القول ان هذه النسب في حالة جيدة على الرغم من ان نسبة المديونية كانت سيئة في هذه الفترة، كما هو الحال ايضا بالنسبة للموازنات المالية ومنه نقول ان المؤسسة تستطيع المنافسة في محيطها .

2- **المؤسسة الصغيرة** :"مؤسسة الاشغال العمومية والبناء " بعد الدراسة وبعد القيام بتحليل بعض النسب المالية يمكننا القول انها في حالة جيدة إلا أن نسب التوازن الهيكلي كانت سيئة ، اما الموازنات المالية فكانت جيدة في هذه الفترة ومنه المؤسسة تستطيع المنافسة في محيطها.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال الموضوع الذي قدمناه والذي يخص أدوات التحليل المالي والجانب التطبيقي لها على مستوى المؤسستين *ONAB* والمؤسسة الأشغال العمومية والبناء يجدر بنا أن نستعرض ملخص لأهم الاستنتاجات التي تخص الجوانب النظرية والتطبيقية بالإضافة إلى عرض لأهم النتائج السلبية التي تم الوصول إليها، والتي يجب معالجتها في أسرع وقت ممكن لتحسين وضعيتهما.

1-نتائج الدراسة:

1.أ-من الناحية النظرية : يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية وضرورية للتخطيط المالي ، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطة المستقبلية ، لذا فإنه يعتبر أداة للكشف عن مواطن القوة والضعف في المركز المالي وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربحية .

و هناك العديد من أدوات التحليل المالي ،لكننا خلال دراستنا هذه اقتصرنا على نسب التحليل المالي والتوازنات المالية.

1.ب-من الناحية التطبيقية: يعتبر هذا البحث من المواضيع الواسعة التي لا يمكن الإلمام والإحاطة بها من جميع الجوانب في بحث كهذا ، وهذا لأن من أجل الوصول إلى نتائج جد مرضية يتطلب فريق متعدد الاختصاص يتمتع بدراية كاملة بالمؤسسة وذلك فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي، نظام معلوماتها ، مسار إنتاجها...إلخ.

و هذا يعني أنه بالرغم من الجهود المبذولة طوال هذه الفترة التطبيقية ، فإن النتائج المتوصل إليها تكون جد محدودة وتقريبا نظرية .

وبالرغم من هذا ،فإننا تمكنا من تحليل القوائم المالية للمؤسسة *ONAB* ومؤسسة الأشغال العمومية والبناء وذلك عن طريق عملية إسقاط للجوانب النظرية التي رأيناها في المبحثين الأول والثاني .

و من بعد مقارنة النتائج المتواصل إليها بعد استعمال أدوات التحليل المالي نستطيع القول بأن المؤسستين محل الدراسة تستطيع المنافسة والبقاء في بيئة أعمالها.

2- آفاق الدراسة:

من خلال ما سبق وبعد الدراسات والنتائج المتحصل عليها يمكن لنا ان نقدم بعض الاقتراحات اضافة إلى ادوات التحليل المالي اساليب اخرى لتحديد القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتمثلة في استعمال النظام المحاسبي الجديد *SCF* والموازنات التقديرية اضافة إلى مؤشرات البورصة وغيرها .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا :المصادر

1- سعاد نائف البرنوطي ،إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد القيادة ،دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، ط1، *2005*.

2- سعد عبد الرسول مُحَمَّد،الصناعات الصغيرة كمدخل للتنمية المجتمع المحلي،المكتب العلمي للنشر والتوزيع ،الإسكندرية ، مصر ،*1998*.

3- ناصر دادي عدون ،تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر، *2000*.

4- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة دار المحمدية العامة، الجزائر، *1998*.

ثانيا :المراجع

1- حمزة محمود الزبيدي ،التحليل المالي :لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل ، الطبعة الثانية ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، عمان، *2011*.

2- عادل أحمد الحشيشي،أصول الاقتصاد السياسي:مدخل تحليلي مقارن لدراسة مبادئ علم الاقتصاد ،دار النهضة العربية،بيروت،1992.

3- عبد الغفور وعبد السلام وآخرون ،إدارة المشروعات الصغيرة،دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،ط 1، *2001*.

4- عمر الصخري ،اقتصاد المؤسسة ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،ط3 ، *2000*.

5- فتحي السيد عبده أحمد،الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية ، مصر،*2005*.

6- كاسر نصر المنصور وشوقي ناجي جواد،إدارة المشروعات الصغيرة من الألف إلى الياء،دار المكتبة الحامد للنشر والتوزيع،عمان،*2000*.

7- مُحَمَّد صالح الحناوي ومُحَمَّد فريد صحن، مقدمة في الأعمال، دار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

8- منير شاكر مُحَمَّد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي : مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر، عمان، *2005*.

ثالثا :الرسائل والمذكرات:

1- سمية بالقاسم ، ليليا وهاب ، نموذج تحليل التقارير المالية في المؤسسة، مذكرة ليسانس غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص ادارة اعمال ، جامعة المسيلة، *2011/2010*.

2- سيد علي بلمحمدي ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة،رسالة ماجستير غير منشورة،قسم علوم التسيير، جامعة البليدة،الجزائر ،*2005*.

3- شعيب لآشتي،واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية ،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الجزائر،*2008*.

4- عبد الكريم الطيب،واقع وأفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تطبيق سياسة الإصلاحات ،رسالة ماجستر غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،*2001*.

5- عبد الناصر صخري جمال ، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرار في المؤسسة البترولية في الجزائر ، مذكرة ماستر ، كلية علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،*2013/2012*.

6- عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، *2004*.

7- مُحَمَّد بن سعيد ،ضرورة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة تحديات العولمة،كلية علوم إقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة،سيدي بالعباس ،الجزائر.

رابعا :الملتقيات

8- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ديسمبر *2001*.

الملاحق

GAC UAB M'SILA
ZI M'SILA B.P 411 M'SILA

EDITION_DU:27/04/2016 14:51
EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2015			2014
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		143 000,00	46 475,00	96 525,00	117 975,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		64 220 620,00		64 220 620,00	64 220 620,00
Bâtiments		17 707 853,13	17 675 811,46	32 041,67	79 665,49
Autres immobilisations corporelles		244 407 348,59	215 357 208,38	29 050 140,21	28 954 815,38
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		280 610,20		280 610,20	
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		143 208,00		143 208,00	143 208,00
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		326 902 639,92	233 079 494,84	93 823 145,08	93 516 283,87
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		27 023 900,39		27 023 900,39	24 782 965,10
Créances et emplois assimilés					
Clients		112 741 904,48	24 601 886,63	88 140 018,85	66 002 903,74
Autres débiteurs		407 509,34		407 509,34	454 348,61
Impôts et assimilés		129 166,76		129 166,76	42 771,14
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		10 721 519,29		10 721 519,29	8 067 742,97
TOTAL ACTIF COURANT		151 024 000,26	24 601 886,63	126 422 114,63	99 370 731,58
TOTAL GENERAL ACTIF		477 926 640,18	257 681 380,47	220 245 259,71	192 887 015,43

GAC UAB M'SILA
Z.I M'SILA B.P 411 M'SILA

EDITION_DU:27/04/2016 14:52
EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2015	2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		29 014 497,92	9 761 766,21
Autres capitaux propores - Report à nouveau			
Comptes de liaison		72 431 267,10	120 725 940,92
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**101 445 765,02**	**130 487 707,13**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		9 677 375,16	18 531 544,64
TOTAL II		**9 677 375,16**	**18 531 544,64**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		103 143 008,22	40 588 320,69
Impôts		320 013,04	243 333,56
Autres dettes		5 659 098,27	3 036 109,41
Trésorerie passif			
TOTAL III		**109 122 119,53**	**43 867 763,66**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**220 245 259,71**	**192 887 015,43**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

GAC UAB M'SILA
ZI M'SILA B.P 411 M'SILA

EDITION_DU:27/04/2016 14:53
EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2015	2014
Ventes et produits annexes		341 667 675,40	253 997 330,40
Variation stocks produits finis et en cours		-350 273,40	350 269,86
Production immobilisée			
Cession Production Stockée			
Subventions d'exploitation			
Cession Fournis			
Cession Reçue			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**341 317 402,00**	**254 347 600,26**
Achats consommés		-262 933 393,02	-197 899 905,50
Services extérieurs et autres consommations		-4 660 439,97	-4 499 607,44
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-267 593 832,99**	**-202 399 512,94**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**73 723 569,01**	**51 948 087,32**
Charges de personnel		-45 404 552,90	-38 772 827,74
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 350 013,56	-4 468 903,37
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**23 969 002,55**	**8 706 356,21**
Autres produits opérationnels		824 743,26	1 316 787,33
Autres charges opérationnelles		-1 441 326,51	-2 798 037,91
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-3 192 090,86	-3 778 443,39
Reprise sur pertes de valeur et provisions		8 854 169,48	6 315 103,97
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**29 014 497,92**	**9 761 766,21**
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**29 014 497,92**	**9 761 766,21**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**350 996 314,74**	**261 979 491,56**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-321 981 816,82**	**-252 217 725,35**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**29 014 497,92**	**9 761 766,21**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**29 014 497,92**	**9 761 766,21**

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 198028010373529

Désignation de l'entreprise: MHAMDI MOSTAPHA

Activité: E T P

Adresse: RUE AMIROUCHE M SILA M SILA

DJAMEL AOUADI AGREMENT : 842 COMPTABLE AGRE

Exercice clos le 31/12/15

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2015			2014
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	1 277 000	1 277 000		
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	894 630		894 630	894 630
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	**2 171 630**	**1 277 000**	**894 630**	**894 330**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	16 355 140		16 355 140	
Créances et emplois assimilés				
Clients	80 047 673		80 047 673	59 537 658
Autres débiteurs	22 414 115		22 414 115	14 762 252
Impôts et assimilés				63 370
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	134 703		134 703	1 852 530
TOTAL ACTIF COURANT	**118 951 632**		**118 951 632**	**76 215 811**
TOTAL GENERAL ACTIF	**121 123 263**	**1 277 000**	**119 846 263**	**77 110 442**

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 198028010373529

Désignation de l'entreprise: MHAMDI MOSTAPHA

Activité: ETP

Adresse: RUE AMIROUCHE M SILA M SILA

DJAMEL AOUADI
AGREMENT : 842
COMPTABLE AGR...

Exercice clos le 31/12/15

BILAN (PASSIF)

	2015	2014
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	78 167 972	31 801 970
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	4 918 005	7 306 940
Autres capitaux propores - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**83 085 977**	**39 108 910**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	30 849 208	32 591 381
Impôts	5 237 610	3 895 075
Autres dettes	673 466	1 092 572
Trésorerie passif		422 502
TOTAL III	**36 760 285**	**38 001 531**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**119 846 263**	**77 110 442**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 1 9 8 0 2 6 0 1 0 3 7 3 5 2 9

Désignation de l'entreprise: MHAMDI MOSTAPHA

Activité: E T P

Adresse: RUE AMIROUCHE M SILA M SILA

DJAMEL AOUADI AGREMENT : 842 COMPTABLE AGR...

Exercice du 01/01/15 au 31/12/15

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2015 DEBIT (en Dinars)	2015 CREDIT (en Dinars)	2014 DEBIT (en Dinars)	2014 CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services				
	Vente de travaux		93 916 802		122 627 652
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			93 916 802		122 627 652
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			93 916 802		122 627 652
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		71 038 825		89 617 783	
Autres approvisionnements		2 592 338		1 848 096	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations					
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale			7 998 363	
	Locations			1 002 200	
	Entretien, réparations et maintenance				
	Primes d'assurances				
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	57 000		40 000	
	Publicité				
	Déplacements, missions et réceptions				
Autres services		431 825		3 329 013	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		74 119 989		103 835 456	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			19 796 813		18 792 195

../.. la suite sur la page suivante

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 1 9 8 0 2 8 0 1 0 3 7 3 5 2 9

Désignation de l'entreprise: MHAMDI MOSTAPHA

Activité: E T P

Adresse: RUE AMIROUCHE M SILA M SILA

DJANEL AOUADI AGREMENT : 842 COMPTABLE AGR

Exercice du 01/01/15 au 31/12/15

COMPTE DE RESULTAT ../..

RUBRIQUES	2015		2014	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	13 399 272		9 729 992	
Impôts et taxes et versements assimilés	1 436 066		1 749 668	
IV-Excédent brut d'exploitation		4 961 475		7 312 535
Autres produits opérationnels				
Autres charges opérationnelles	43 470		5 594	
Dotations aux amortissements				
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		4 918 005		7 306 940
Produits financiers				
Charges financières				
VI-Résultat financier				
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		4 918 005		7 306 940
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		4 918 005		7 306 940

(*) A détailler sur état annexe à joindre

تم بحمد الله